قياس وتحليل دالة الانفاق الاستهلاكي في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨

الباحث: عبدالله محمد رشيد الرملي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
abdahll1991@gmail.com

أ.د. صلاح مهدي عباس البيرماني
كلية الإدارة واقتصاد
جامعة بغداد
salahmahdi761@gmail.com

المستخلص:

يعتبر الاستهلاك من المواضيع التي تشغل مجالا واسعا في البحث الاقتصادي، نظرا لما يمثله من أهمية في النشاط الاقتصادي باعتباره من أهم مكونات الطلب الكلي، ذلك أن النسبة الأكبر من دخول الافراد توجه للاستهلاك، وبالتالي فمن شأنه دفع عجلة النمو وتحريك النشاط الاقتصادي نحو الازدهار، لذلك يحاول هذا البحث قياس دالة الانفاق الاستهلاكي العائلي في الاقتصاد العراقي خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠-٢٠١٨ باستعمال أنموذج ARDL وقد اوضحت نتائج هذه الدراسة بان هناك وعلاقة توازنيه طويلة الاجل بين الدخل والانفاق الاستهلاكي العائلي وان الانفاق الاستهلاكي يعتمد بشكل كبير على الدخل أي أن العلاقة طردية بين الانفاق الاستهلاكي والدخل وبلغ الميل الحدي للاستهلاك 0.519.

الكلمات المفتاحية: الاستهلاك، النظريات المفسرة لدالة الاستهلاك، الناتج المحلي الإجمالي، النموذج القياسي.

Measurement and analysis of the consumption spending function in the Iraqi economy for the period 1990-2018

Researcher: Abdullah M. R. Al-Ramli
Collage of Administration and Economics
Tikrit University

Prof. Dr. Salah Mahdi A. Al-Birmani
Collage of Administration and Economics
University of Baghdad

Abstract:

Consumption is one of the topics that occupies a wide field in economic research, due to the importance it represents in economic activity as it is one of the most important components of aggregate demand, because the largest percentage of individuals 'incomes is directed to consumption, and therefore it would drive growth and move economic activity towards prosperity, therefore This research attempts to measure the function of household consumption spending in the Iraqi economy during the period from 1990-2018 using the ARDL model. The results of this study have shown that there is a long-term balance relationship between income and family consumption spending and that consumer spending depends heavily on income and there is a direct relationship between Consumer spending and income has a marginal propensity to consume 0.519%

Keywords: Consumption, the theories explaining the function of consumption, GDP.

المقدمة

الدراسات الاقتصادية نظرا لما يمثله هذا المتغير من أهمية على مستوى النشاط الاقتصادي من جهة، وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية من جهة أخرى، اذ يعتبر الانفاق الاستهلاكي

العائلي الركيزة الأساسية في بناء مختلف السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، وقد شهد العراق تغيرات وتحولات كبيرة في نمط الانفاق الاستهلاكي العائلي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨) نتيجة الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق خلال هذه المدة، وتبرز أهمية مثل هذه النماذج القياسية للأنفاق الاستهلاكي العائلي في تحديد سلوك المستهلكين ومدى تأثيرهم بمختلف العوامل الاقتصادية ولاسيما ان الاقتصاد العراقي عرف بالعديد من المشاكل الاقتصادية منها العقوبات الاقتصادية عام ١٩٩٠ ومنع تصدير النفط وهو ما اثر بصورة مباشرة على مصدر دخول العائلات مما أدى الى انخفاض القدرة الشرائية، ومن ثم الحرب وتغير النظام عام ٢٠٠٣ وما رافقة من دمار البنيي التحتية وتوقف العملية الإنتاجية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي.

مشكلة البحث: لايزال المواطن العراقي رغم تحسن الدخل لم يشبع الكثير من احتياجاته الأساسية والضرورية.

فرضية البحث: ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك للفرد العراقي وذلك لكونه لم يشبع الكثير من حاجاته الأساسية.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال الاهتمام بدالة الاستهلاك العائلي في تحديد شكل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة في الاقتصاد العراقي في معرفة سلوك المستهلكين، اذ ان المستهلك العراقي يعتمد في أسلوبه الأنفاقي على حجم الدخول التي يحصل عليها.

حدود البحث:

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

الحدود الزمانية: ١٩٩٠-٢٠١٨.

أسلوب البحث: يجمع البحث بين الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الحقائق الاقتصادية التي احتواها البحث، وكذلك الأسلوب الكمي في بناء النماذج القياسية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي لدالة الاستهلاك والنظريات المفسرة لدالة الانفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي، أما المبحث الثاني فتضمن تحليل تطور الانفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، اما المبحث الثالث تناول تقدير وتحليل العلاقة بين الاستهلاك والناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لدلة الانفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي

أولاً. الانفاق الاستهلاكي: يعتبر الانفاق الاستهلاكي أحد مكونات الطلب الكلي ويعرف الانفاق الاستهلاكي ""بانه الانفاق على السلع والخدمات المستخدمة في تلبية احتياجات ورغبات الافراد خلال فترة معينة وهي في العادة سنة (Andolfatto, 2008: 5) أما ذلك الجزء من الدخل الممكن التصرف فيه الذي لا يستخدم في شراء السلع الاستهلاكية فيطلق عليه الادخار، (الكريطي، ٢٠١٨: ٢٠٨).

ويتوقف الانفاق لاستهلاكي على عوامل كثيرة منها الدخل، معدلات الفائدة، مستوى العام للأسعار، حجم السكان، هيكل توزيع الدخل الوطني بين افراد المجتمع وحجم الثروة، كما ان الاذواق تؤدي دورا في الطلب الاستهلاكي وتؤثر فيه اما سلبا او ايجابي، الا ان الدخل يعتبر المحدد الرئيسي الاستهلاك، وهناك علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل، بمعنى إذا ارتفع الدخل

الكلي سيرتفع تبعاً لذلك الاستهلاك الكلي وقد يكون العكس صحيح ونعبر عن ذلك رياضيا كما يلي: (صخري، ٢٠٠٥: ٥٥).

تمارس الضرائب دوراً في التأثير على الإنفاق الاستهلاكي للأفراد وذلك من خلال تأثيرها على الدخل القابل التصرف فيه، وأن أي زيادة في معدلات الضرائب تقلل من الدخل القابل للتصرف مما يجعلهم يخفضون استهلاكهم والعكس صحيح وان للتوقعات ايضا دوراً مهماً في التأثير على تصرفات الأفراد، سواء فيما يتعلق بالأسعار أو توافر السلع، وبالتالي سينعكس ذلك على مستوى الاستهلاك (راضي، ٢٠١٦: ١١).

ثانياً. النظريات المفسرة لدالة الانفاق الاستهلاكي: يعتبر الدخل من أهم العوامل المحددة لمستوى الاستهلاك لذلك نجد أن معظم النظريات ركزت في تفسيرها للعوامل المحددة للأنفاق الاستهلاكي على الدخل ومن أهم هذه النظريات هي ما يلي:

١. **نظرية الدخل المطلق solute Income Hypothesis:** ان نظرية كنز في الاستهلاك غالبا ما تسمى نظرية الدخل المطلق وذلك للتأكيد على ان قرارات الاستهلاك مبنية على القدر المطلق للدخل الجاري الذي يحصل علية الافراد أي ان الاستهلاك بالمستوى المطلق والحالي للدخل، أي أن:

$$C=f\ (yd) \ldots\ldots\ldots\ldots\ 1$$

حيث أن C تمثل الاستهلاك الحالي، بينما تمثل Yd الدخل المتاح (الدخل الشخصي بعد خصم الضريبة)، وهذا يعني أن العلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل تتمثل في دالة الاستهلاك في الأجل القصير، وهي دالة الاستهلاك التي توصل إليها كينز:

$$C = \beta 0 + \beta 1 Yd \ldots\ldots\ldots 2$$

ويتوقف الاستهلاك عند كينز على عاملين، هما: الميل المتوسط للاستهلاك (APC) والدخل، كما ان زيادة الاستهلاك المرافقة لزيادة معينة في الدخل تتوقف الميل الحدي للاستهلاك. (معلة، ٢٠١٧: ١٠٥).

وهذا يعني ان التغير في الاستهلاك اما ان يعود الى التغير في الدخل مع ثبات الميل الى الاستهلاك، وأما أن يعود الى تغير الميل الى الاستهلاك مع ثبات الدخل ومن المعروف ان الميل الى الاستهلاك يتوقف على نوعين من العوامل هي العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية (درويش، ٢٠١٩: ١٣٦).

ولاحظ كنز ان العوامل الذاتية لا تتغير الا في المدى الطويل وبالتالي اعتبرها ثابتة وهكذا فان الميل للاستهلاك يتغير في المدى القصير بتأثير العوامل الموضوعية فقط، ومن هنا استنتج كينز بأن الميل للاستهلاك ثابت تقريبا في المدى القصير، بمعنى ثبات نسبة ما يخصصه المجتمع للاستهلاك من الدخل الحالي أو الجاري.

وعلى ضوء ذلك تتوقف تغيرات الاستهلاك في المدى القصير على تغيرات الدخل لا على تغيرات الميل للاستهلاك، لذلك يعتبر الدخل الجاري، بصورة عامة، التغير الاساس الذي يحدد الاستهلاك في الفترة القصيرة الافتراض الاخر ليكنز هو ان الاستهلاك يزداد كلما زاد الدخل لكن الزيادة في الاستهلاك تكون أقل من الزيادة في الدخل، لهذا السبب افترض كينز ان الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض كلما زاد الدخل.

٢. **نظرية الدخل النسبي The Relative Income Hypothesis:** في سنة ١٩٤٩ قدم الاقتصادي ديـزنبري نظريته حول الاستهلاك ومدى ارتباطه بمستوى الدخل النسبي اي ان العلاقة بين الاستهلاك والدخل هي علاقة نسبية ومن ثم استخرج شكلا جديدا لدالة الاستهلاك في الفترة الطويلة تختلف عن دالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة وترتكز هذه الدراسة على افتراضين هامين (صقر، ١٩٨٣: ٨٩).

الافتراض الأول: أن الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي (نسبة الى دخول الافراد الاخرين) أو استهلاكهم، ونسبة الى الدخل السابق أو الاستهلاك السابق، وببساطة بأن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المطلق إنما على الدخل النسبي، أي أن إنفاق الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لتلك الأسرة، وهذا يسمى بظاهرة (المحاكاة) التي تعني أن العائلات تتأثر بالمحيط أو الجيران بحيث أن العائلات ذات الدخل المنخفض أو المتوسط إذا كانت تعيش في وسط أو جيران أغنياء نسبيا فإنه سيؤدي بهذه العائلة الى تقليد الجيران أو محاكاتهم ولو تطلب الأمر إنفاق الدخل بأكمله، وإن لم يكن الدخل كافيا أو قليلا فإن هذه العائلات يمكن أن تلجأ الى الاقتراض أو وسائل أخرى حبا في عدم التقليل من قيمتها الاجتماعية.

الافتراض الثاني: يرى ديزنبري أن ما افترضه "كينز" بأن العلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة متماثلة دائما هو افتراض خاطئ وغير واقعي، فالعلاقة بين الاستهلاك والدخل ليست متماثلة دائما عبر فترة زمنية معينة، فقد أدخل ديزنبري ما يعرف بالتقلبات أو الدورات الاقتصادية قائلا أنه لو زاد الدخل فسيزيد الاستهلاك وهذا أمر متفق عليه، أما لو وصل الدخل إلى أعلى حد له وحصل تقلب أو دورة اقتصادية وانخفض الدخل، فالاستهلاك لن ينخفض، والسبب أن المستهلكين سيحافظون على نفس مستوياتهم الاستهلاكية التي اعتادوا عليها قبل حدوث الدورة الاقتصادية. ولذلك يرى أن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المتاح في هذه الفترة فقط، إنما يعتمد ايضاً على أعلى دخل حصل عليه في فترة سابقة (درويش، ٢٠١٩: ١٣٧).

٣. **نظرية الدخل الدائم The Permanent Income Hypothesis:** في أطار فرض الدخل الدائم الذي طوره فريدمان فيعتمد الاستهلاك الجاري في ظل نظرية الدخل الدائم على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل، فعلى سبيل المثال إذا كانت الأسرة تتوقع أن دخلها سيزيد في الفترة المقبلة فمن المحتمل أن تستهلك هذه الأسرة أكثر مما يشير إليه مستوى دخلها الحالي وتعتمد نظرية فريدمان على ثلاثة فروض أساسية هي: (مخاليف، ٢٠١٧: ١١٦)

الفرضية الاولى: أن الدخل الفعلي (Y) للأسرة، واستهلاكها في فترة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين هما: دائم وانتقالي، فالدخل الدائم (YP) عند فريدمان هو ذلك القسم من الدخل الحالي الذي يتصف بالاستمرارية والاستقرار (مثل الراتب والعلاوة الشهرية)، أي هو المقدار من الدخل الذي تستطيع الأسرة أن تنفقه دون أن تمس ثروتها. ويقصد بالثروة القيمة الحالية للدخل المتوقع أن تحصل عليه الأسرة في المستقبل.

أما الدخل الانتقالي (YT) فقد يفسر على أنه الدخل غير المتوقع (مثل المكافئات التشجيعية أو الهبات او المساعدات... الخ) وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً.

وطبقاً لفريدمان فإن:

$$Y=YP+YT \ldots\ldots 3$$

$$C=CP+CT \ldots\ldots 4$$

أي أن الدخل ينقسم الى قسمين، دائم وانتقالي والاستهلاك الفعلي للأسرة ينقسم إلى عنصرين أيضاً هما الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، فيفسر على أنه الاستهلاك غير المتوقع (مثل فاتورة الطبيب غير المتوقعة أو هدية لمناسبة معينة وما إلى ذلك).

الفرضية الثانية: افترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم فيقول أن:

$$CP= K. YP\ldots\ldots 5$$

حيث أن K نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح ويقول إن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل ولكن K نفسها تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة، مستوى الذوق والعادات، ونسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية.

الافتراض الثالث: افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي، بسبب أن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي، كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، بمعنى أن: MPC=Zero (صقر، ١٩٨٣: ٩٣).

٤. **نظرية دورة الحياة The Life Cycle Hypothesis:** ظهرت هذه النظرية في عام ١٩٥٠ وتمت صياغتها النهائية عام ١٩٦٣ أطلق على هذه النظرية اسم MBA نسبة إلى الحرف الأول من كل أسم من أسماء ن الاقتصاديين الثلاثة هم: "مودقيلياني Modigliani" و "برومبرج Bromberg" و "أندو Ando"

وتستند هذه النظرية على فرضية أن المستهلك يعيش عدد من السنوات T ويملك ثروة أولية Wويحصل على دخل Y خلال R فترة، وأنه يبحث عن مستوى استهلاك يحافظ عليه طول حياته، وللتبسيط تفترض النظرية ان، R=0 وعليه فإن المستهلك سيوزع موارده الاجمالية ليكون الاستهلاك خلال كل سنة كما يلي:

$$C= (W +Ry) T\ldots.. 6$$

وترى هذه النظرية أنه في المدى القصير تكون الثروة ثابتة، وبالتالي فإن دالة الاستهلاك لنظرية دورة الحياة تكون مماثلة لدالة الاستهلاك الكينزية، أما في المدى الطويل وبارتفاع الثروة فان دالة الاستهلاك تنتقل نحو الأعلى والميل المتوسط للاستهلاك لا ينخفض بارتفاع الدخل، وبهذا استطاع مودقلياني حل معضلة الاستهلاك الناجمة عن اختلاف الميل المتوسط للاستهلاك بين المدى القصير والمدى الطويل. (الخطيب، ٢٠١٤، ٨٢).

ثالثاً. الناتج المحلي الإجمالي: يمثل مجموع قيم السلع والخدمات النهائي على اختلاف انواعها التي تنتج في بلد معين خلال فترة زمنية معينه وعادة ما تكون سنه، حيث ان الناتج المحلي الاجمالي هو مفهوم جغرافي أو اقليمي يرتبط بالأنشطة الانتاجية التي تتم داخل الحدود السياسية لذلك البلد بغض النظر عمن يملك هذه الخدمات الإنتاجية سواء كانوا من المواطنين أو الاجانب(*). (Gregory, 2004: 502) وعليه لا تدخل في حساب الناتج المحلي الاجمالي ايه سلعة او خدمة يتم انتاجها خارج البلد.

(*) لمعرفة المزيد التفاصيل عن الناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه انظر:

- ابد جمان، مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٨٨، ص٣٩.
- خليل، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية، وكالة الاهرام للتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤، ٦٢٨.

المبحث الثاني: تحليل واقع الانفاق الاستهلاكي العائلي والناتج المحلي الاجمالي في العراق

اولاً. تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي: يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وأن تحليل نمو الناتج وهيكلة القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها، وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية تذبذباً واضحاً نتيجة للظروف التي مر بها العراق من حروب وفرض العقوبات الاقتصادية عليه من عام ١٩٩٠ الى الوقت الحالي.

نلاحظ من الجدول (١) تذبذب في قيمة الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة، فقد بلغ مستوى الناتج المحلي الإجمالي (55926.5) مليون دينار عام ١٩٩٠، لينخفض الى أدنى مستوى له في العام ١٩٩١ ليبلغ (42451.6) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-24.09) ويعود هذا التدهور في الناتج المحلي الاجمالي الى نشوب الحرب الخليجية الاولى ودخول القوات العراقية الاراضي الكويتية وانعكست اثار هذه الحرب في تدمير البنية التحتية وتوقف المعامل والمصانع عن الانتاج، وتوقف جزء كبير من الصادرات النفطية، وانخفاض الاستثمار، ومع نهاية الحرب وعودة الحياة الى طبيعتها عاد الناتج المحلي الاجمالي الى الارتفاع مرة اخرى ليشهد تحسنا نوعيا ليبلغ (115108.4) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (171.1) وذلك في عام ١٩٩٢ ويرجع ذلك الى زيادة انتاج القطاع العام ودعم الحكومية العراقية في تلك الفترة للقطاع الصناعي والزراعي، وذلك بهدف توجيه الانتاج الزراعي الى القطاع المحلي لتمويل مفردات البطاقة التموينية، ومع اشتداد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة والتي ترتب عليها تراجع الإنتاج الصناعي والزراعي وتدهور أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تدهور قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العراق ليصل عام ١٩٩٦ الى (6500924.6) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (2.9-) ومن ثم عاد إلى الارتفاع مرة اخرى بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة عام ١٩٩٧ التي تتضمن برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ليصل عام ٢٠٠٠ الى (50213699.9) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (45.6%)، لكن هذا الارتفاع لم يلبث طويلا حتى تراجع عام ٢٠٠٢ وبلغ معدل النمو المركب (160.3%) وكذلك متوسط معدل النمو السنوي (101.2%) للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ ويعزى سبب التراجع الى انخفاض الطلب العالمي على النفط بعد احداث ايلول عام ٢٠٠١.

أما فيما يخص المدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) فقد شهدت بداية هذه الفترة تغيرات جوهرية في مجمل نواحي النشاط الاقتصادي نتيجة لتغير نظام الحكم عام (٢٠٠٣) اذ أخذ الناتج المحلي الاجمالي مسارا متزايدا باستثناء بعض السنوات لكونها امتازت بظروف استثنائية، اذ ارتفع اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير عن الاعوام السابقة حيث ارتفع الناتج من (29585788.6) مليون دينار عام ٢٠٠٣، الى (53235358.7) مليون دينار عام ٢٠٠٤ وبعدل نمو سنوي بلغ 79.9% وذلك لانفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية وزيادة تصدير النفط العراقي بشكل كبير مما ساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع قوة الدينار العراقي وزيادة سعر الصرف أمام العملات الاجنبية ثم استمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع تدريجيا وبنسب متفاوتة الى ان وصل (157026061.6) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (40.8%) سبب زيادة اسعار وكميات النفط المصدرة، اذ ازدادت القيمة المضافة للقطاع

النفطي بالإضافة الى ارتفاع عائدات النفط الخام نتيجة ارتفاع الكميات المصدرة وزيادة اسعار النفط، فضلا عن التحسن النسبي في الوضع الامني والذي اثر بشكل ايجابي على تحقيق نوع من التعافي للقطاعات الاقتصادية العراقية ، ثم عاد للانخفاض عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب تداعيات الازمة العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨ وانعكاسها على الطلب العالمي على النفط لذلك انخفضت اسعار النفط وانخفضت الكميات المصدرة مما ادى الى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ (130643200.4) مليون دينار عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو سنوي سالب (-16.8%)، بعدها عاد للارتفاع مرة اخرى بسبب انتهاء الازمة العالمية و زيادة الطلب العالمي على النفط وارتفاع اسعار النفط وتحسن الوضع الامني وبلغ الناتج المحلي الإجمالي اعلى مستوى له عام ٢٠١٣ اذ بلغ (273587529.2) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (7.6%)، الا ان هذا الارتفاع لم يلبث طويلة حتى عاد للانخفاض مرة اخرى عام (٢٠١٤-٢٠١٥) اذا شهد انخفاضا ملموسا وبمعدلات نمو سالبة اذا بلغت هذه المعدلات (-2.6%) (-26.9%) على التوالي ويرجع سبب هذا الانخفاض الى تداعيات الاوضاع الامنية التي شهدها العراق مطلع عام ٢٠١٤ التي تمثلت بدخول داعش وسيطرة على بعض المناطق، فضلا عن الانخفاض الحاد في اسعار النفط وبالتالي تدهور الايرادات النفطية، بعدها عاد الناتج للارتفاع التدريجي ليصل الى (251064479.9) مليون دينار عام ٢٠١٨ بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (11.2%) وذلك نتيجة التحسن الملموس في الوضع الامني والتخلص من عصابات داعش الاجرامية وتحرير مدن العراق المغتصبة والذي عمل بدوره على زيادة الصادرات النفطية، فضلا عن ارتفاع اسعار النفط خلال تلك الفترة، الامر الذي ادى الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وبلغ معدل النمو المركب (15.3%) ومتوسط معدل النمو السنوي (16.7%) للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨.

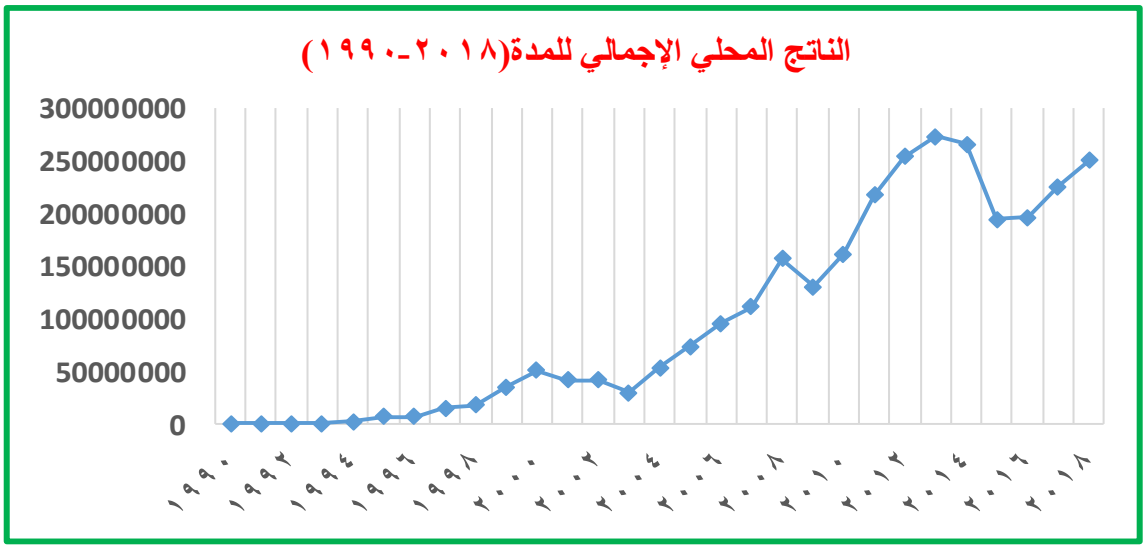

الشكل (١): مسار اتجاه الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجاري في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

ويوضح الشكل البياني (١) مسار تطور الناتج المحلي الاجمالي لمدة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٨) اذ كان في اعلى مستوى له في عام ٢٠١٣ حيث بلغ (273587529.2) مليون دينار والسبب في ذلك هو ارتفاع اسعار النفط العالمية في هذه المرحلة وزيادة الصادرات، وتحسن الوضع الامني، الذي انعكس بدوره على زيادة الايرادات النفطية، بينما كانت في ادنى مستوى لها

في عام ١٩٩١ حيث بلغت (42451.6) مليون دينار وهي متدنية جدا بسبب الحصار الذي تعرضه له العراق في التسعينات من القرن الماضي، وتراجع الايرادات النفطية نتيجة توقف تصدير النفط بعد الحرب الخليجية الثانية، وبلغ معدل النمو المركب (35.03%) ومتوسط معدل النمو السنوي (54.5%) للمدة المدروسة (١٩٩٠-٢٠١٨).

ثانياً. تحليل واقع الانفاق الاستهلاكي في العراق: ان اجمالي الانفاق الاستهلاكي العائلي قد وصل الى اعلى مستوى له عام ٢٠١٨ اذ بلغ (115034381.7) مليون دينار وادنى مستوى له كان في عام ١٩٩٠ اذ بلغ (25295) مليون دينار، اذ نلاحظ من خلال الجدول (١) ان معدل النمو السنوي للأنفاق الاستهلاكي كان يرتفع بمعدل متساوي لمدة اربع سنوات من عام ١٩٩٠ الى عام ١٩٩٤ بمعدل نمو سنوي بلغ (58.2%) وهي نسبة مرتفعة وكانت هذه الزيادة بسبب ارتفاع مستويات التضخم، واستمرت هذه الزيادة لغاية ١٩٩٤ وبمعدلات نمو مرتفعة بسبب تصاعد موجت التضخم بسبب العقوبات الاقتصادية على العراق الذي بدء في أب ١٩٩٠، وما ترتب على ذلك من فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية، تمثلت تلك العقوبات بمنع تصدير النفط العراقي، وما ترتب على ذلك من انخفاض في مستويات الناتج المحلي الاجمالي ،كونه يعتمد على النفط كسلعة رئيسية تقريبا في حصوله على إيراداته لتغطية نفقات الحرب المتنامية ولتغطية العجز في موازنته بسبب الإنفاق العسكري الناجم عن اثأر الحرب الخليجية، واقتصر الأنفاق في هذه الفترة على متضمنات البطاقة التموينية، وتميزت هذه المدة ببدء التضخم الجامح، ثم انخفض الانفاق الاستهلاكي عام ١٩٩٦ بمعدل نمو سالب بلغ (14.0%-) وبعد توقيع مذكرة التفاهم وحدوث انخفاض في مستويات اسعار، بعدها عاد الانفاق الاستهلاكي للارتفاع وبمعدل نمو بلغ (93.7%) واستمر هذا الارتفاع وبمعدلات نمو متباينة الى ان وصل الى (22.6%) عام ٢٠٠٢، وبلغ معدل النمو المركب للأنفاق الاستهلاكي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ بلغ (64.5%)، ويعتبر معدل النمو المركب مرتفعا وذلك لكونه انفاقا بالأسعار الجارية وليس الثابتة اي لم يتم استبعاد الاثار التضخمية منه فضلا عن التوسع بعملية الاصدار النقدي في ذلك الوقت بسبب العقوبات الاقتصادية، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للأنفاق الاستهلاكي (99.45%) للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢، إن تلك الظروف كانت وراء تردي انخفاض قيمة الدينار العراقي نتيجة للتمويل التضخمي للعجز التي كانت سببا للارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات، فضلا عن أن الانفاق الاستهلاكي الخاص يؤثر فيه جملة عوامل سلوكية ليست فنيه او هندسية ممكن تغيرها او السيطرة عليها، كالعادات والتقاليد وارتفاع الاسعار والتوقعات وكثير من العوامل المؤثرة منها ايجابا ومنها سلبا، كل تلك العوامل كانت سببا لتقلب مستويات الإنفاق الاستهلاكي، أما بعد عام (٢٠٠٣) أخذ الانفاق الاستهلاكي العائلي مسارا متزايدا باستثناء بعض السنوات لكونها امتازت بظروف استثنائية وبسبب الطبيعة الريعية للإيرادات العامة، اذ ارتفع اجمالي الانفاق الاستهلاكي العائلي بشكل كبير حيث بلغ الانفاق الاستهلاكي العائلي (13616500.9) مليون دينار عام ٢٠٠٣، ويرجع السبب في ذلك نتيجة زيادة مستوى الدخل بسبب دفع رواتب موظفين الدولة بالعملة الصعبة الدولار (ظاهرة الدولرة)، (حسون، ١٩٩٩: ١٢٨) ثم استمر الانفاق الاستهلاكي نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية حيث ان ارتفاع الايرادات النفطية يؤثر بطريقة غير مباشرة على الانفاق الاستهلاكي الخاص عن طريق

رفع الدخول للموظفين وبصورة غير مباشرة ايضا عن طريق الاستثمار أما التأثير المباشرة يكون من خلال الانفاق الحكومي، فقد اخذ الانفاق الاستهلاكي بالارتفاع المستمر حتى وصل الى (72026324.0) مليون دينار عام ٢٠١٠ بمعدل نمو سنوي بلغ (5.5%) بعدها ارتفع الى معدل نمو بلغ (7.5%) عام ٢٠١١، الا ان اجمالي الانفاق الاستهلاكي العائلي اخذ بالتراجع في معدلات نموه للمدة ٢٠١٤-٢٠١٨ والسبب في ذلك حالة الركود التي مر بها الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض اسعار النفط ودخول داعش، وانخفاض الاسعار انعكس على انخفاض الانفاق الاستثماري وهذا سبب انخفاض في مستويات الدخول لدى القطاع الخاص وانخفاض الانفاق الحكومي بصورة عامة، وبلغ معدل النمو المركب (15.28%)، وكذلك متوسط معدل النمو السنوي (15.9%) للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨، والشكل البياني التالي يوضح مسار تطور الانفاق الاستهلاكي العائلي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨.

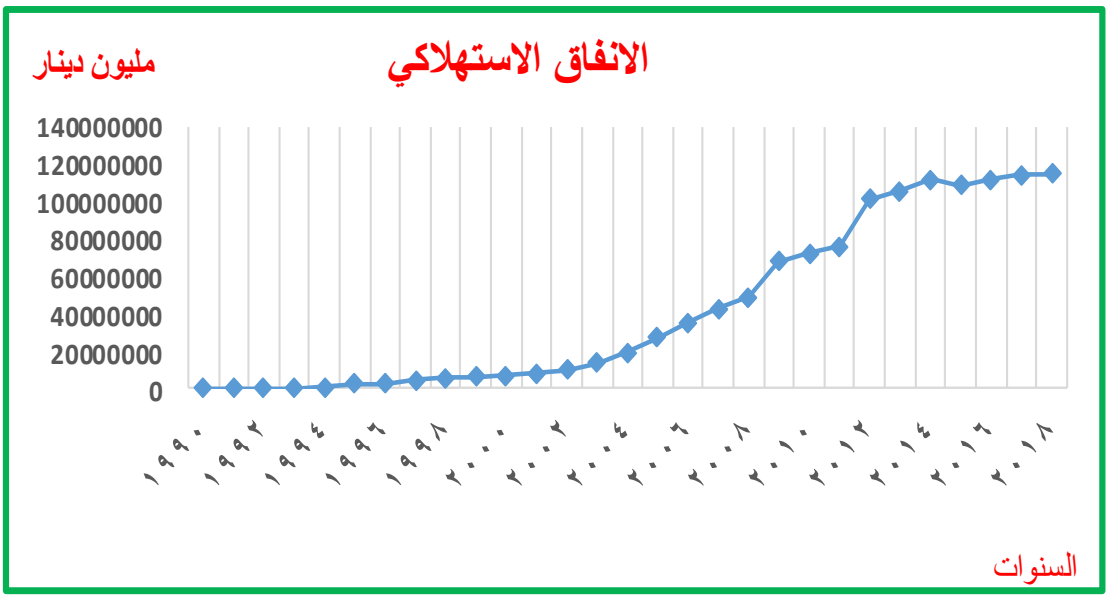

الشكل (٢): مسار اتجاه الانفاق الاستهلاكي بالأسعار الجارية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨
المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (١).

ويوضح الشكل البياني (٢) مسار تطور الانفاق الاستهلاكي اذ كان في اعلى مستوى له في عام ٢٠١٨ حيث بلغ (115034381.7) مليون دينار والسبب في ذلك هو ارتفاع اسعار النفط العالمية في هذه المرحلة وزيادة الصادرات، الذي انعكس على زيادة الرواتب والمنح التي تقدمها الحكومية للأفراد بينما كانت في ادنى مستوى لها في عام ١٩٩٠ حيث بلغت (25295.0) مليون دينار وهي متدنية جدا بسبب العقوبات الاقتصادية الذي تعرضه له العراق في ايام التسعينات من القرن الماضي، وبلغ معدل النمو المركب (35.1%) وكذلك متوسط معدل النمو السنوي (57.7%) للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨.

الجدول (١): تطور الانفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي* الاجمالي %	معدل النمو السنوي %	متوسط معدل النمو %	النمو المركب %	الانفاق* الاستهلاكي	معدل النمو السنوي %	متوسط معدل النمو	معدل النمو المركب %
	1	2	3	4	5	6	7	8
1990	55926.5	-			25295.0	--		
1991	42451.6	-24.09			40026.3	58.2		
1992	115108.4	171.1			63339.2	58.2		
1993	321646.9	179.4			100234.0	58.2		
1994	1658325.8	415.5			563758.0	462		
1995	6695482.9	303.7			2784330.0	393.9		
1996	6500924.6	-2.9	101.2	160.3	2394361.0	-14.0	99.45	64.5
1997	15093144.0	132.1			4637831.3	93.7		
1998	17125847.5	13.4			5451845.4	17.6		
1999	34464012.6	101.2			6297974.6	15.5		
2000	50213699.9	45.6			6799171.8	8		
2001	41314568.5	-17.7			8123672.1	19.5		
2002	41022927.4	- 0.7			9956626.5	22.6		
2003	29585788.6	27.9-			13616500.9	36. 8		
2004	53235358.7	79.9			19538773.0	43. 5		
2005	73533598.6	38.1			27593239.7	41.2		
2006	95587954.8	29.9			35526339.7	28.8		
2007	111455813.4	16.6			42963013.3	20.9		
2008	157026061.6	40.8			49091355.7	14. 3		
2009	130643200.4	-16.8			68256193.2	39.0		
2010	162064565.5	24.05	16.7	15.3	72026324.0	5.5	15.9	15.2
2011	217327107.40	34.09			76260346.7	7.5		
2012	254225490.7	16.9			101299565.5	32.8		
2013	273587529.2	7.6			105696745.4	4.1		
2014	266332655.1	-2.6			112036294.4	5.9		
2015	194680971.8	-26.9			108396524.9	-3.2		
2016	196924141.7	1.1			111917984.4	3.3		
2017	225722375.5	14.6			114058380.6	1.9		
2018	251064479.9	11.2			115034381.7	0.86		
معدل النمو المركب للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨			35.0	معدل النمو المركب للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨			35.1	
متوسط معدل النمو السنوي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨			54.5	متوسط معدل النمو السنوي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨			57.7	

المصدر: الجدول (١) من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية للأعوام ١٩٩٠-٢٠١٨.
- تم استخراج معدل النمو السنوي وفق المعادلة التالية =
(قيمة سنة المقارنة – قيمة سنة الاساس)/قيمة سنة الأساس ×١٠٠.
- تم استخراج النمو المركب وفق المعادلة التالية:

$$r = \left(\frac{p1}{p0}\right)^{\frac{1}{n-1}} \text{-} 1 \times 100$$

المبحث الثالث: تقدير وتحليل العلاقة بين الاستهلاك والناتج المحلي الاجمالي

أولاً. استقراريه السلاسل الزمنية: نلاحظ من خلال الجدول (٢) ان نتائج كلا الاختبارين متشابهة ولم تستقر عن المستوى (Level)، بل استقرت عند الفرق الاول $I_{(1)}$ وبمستوى معنوية (5%) وعند الحد الثابت فقط (Intercept) لكل المتغيرات ومن هنا يجب ان نرفض فرضية العدم ($H_0=0$) وان نقبل الفرضية البديلة ($H_1=1$)، كما في الجدول التالي.

الجدول (٢): نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع						
Variables المتغيرات	Level (المستوى)			1st Difference (الفرق الاول)		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
Y	-0.099615	0.9402	No stationary	-3.987087	0.0050	stationary
C	1.043488	0.9959	No stationary	-4.083213	0.0040	stationary
نتائج اختبار فليبس بيرون						
Variables المتغيرات	Level (المستوى)			1st Difference (الفرق الاول)		
	PP	Sig.	Result	PP	Sig.	Result
Y	0.047095	0.9554	No stationary	-3.964193	0.0053	stationary
C	0.603469	0.9872	No stationary	-4.053537	0.0043	stationary

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews10).

ثانياً. اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL: بعد ان تم اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي) كمتغير مستقل، والاستهلاك كمتغير تابع، وتبين أن جميعها كانت مستقرة عند الفق الاول $I_{(1)}$ وبتوفر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL والجدول ادناه يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج.

الجدول (٣): نتائج اختبار أنموذج ARDL للأنفاق الاستهلاكي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic		Prob*.
C1(-1)	0.752625	0.067228	11.19515		0.0000
Y	0.128634	0.030034	4.282980		0.0002
C	516885.1	1310771.	0.394337		0.6967
Adjusted R-squared	0.989717	Durbin-Watson stat	2.527862	Prob(F-statistic)	0.00000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10).

يوضح لنا الجدول (٣) بأن أنموذج ARDL يقوم بتحديد درجات الابطاء الزمني بصورة تلقائية للمتغيرين (C_1,Y) اذ كانت درجة الابطاء الزمني للمتغير التابع (C_1) درجة واحدة، أما المتغير المستقل (Y) فلا توجد له فترة ابطاء زمني وقد اظهرت نتائج اختبار (Adjusted R-Squared: AR-S) بأن الدخل Y كمتغير مستقل قد فسر (98%) من التغيرات الحاصل في المتغير التابع (C_1)، وأن (0.2%) تعود الى عوامل اخرى غير داخلة في الأنموذج، بكلام اخر أن (98%) هي قدرة المتغير المستقل (Y) على التنبؤ بالمتغير التابع C_1 أما اختبار (F-statistic) عند مستوى احتمالي (Prob = 0.0000)، اقل من (5%) فهي تدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصائية وتشير احصائيات (D-W) التي بلغت قيمتها (2.128716) وهذا يفسر ان الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

ثالثاً. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test: يستخدم اختبار الحدود Bound Test لمعرفة مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل (وجود تكامل مشترك) بين (الناتج المحلي الاجمالي) كمتغير مستقل و(الاستهلاك) كمتغير تابع، عن طريق المقارنة بين إحصائية F وحدود القيم الحرجة العليا والدنيا، كما في الجدول التالي:

الجدول (٤): نتائج اختبار الحدود Bound Test لأنموذج الانفاق الاستهلاكي

الاختبار الاحصائي المستخدم Test Statistic	القيمة المحسوبة Value	(عدد المتغيرات المستقلة) K
F-statistic	14.35839	1
القيمة الجدولية (Critical Value Bound)		
مستوى المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.85

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10).

نلاحظ من خلال الجدول (٤) أعلاه ان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (14.35839) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى والصغرى اذ بلغا (4.16)، (3.62) عند مستوى معنوية (5%)، مما يعنى اننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الاجمالي، اي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

رابعاً. اختبار المعلمات المقدرة (قصيرة الاجل) ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد: ان هذا الاختبار يوضح تقدير معلمات الاجل القصير من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة قصيرة الاجل، كما يوضح معامل تصحيح الخطأ سرعة العودة في الاجل الطويل الى التوازن والجدول ادناه يوضح ذلك.

الجدول (٥): نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل لأنموذج الانفاق الاستهلاكي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*.
Y	0.128634	0.030034	4.282980	0.0002
C	516885.1	1310771	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.247375	0.036269	-6.820645	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10).

نلاحظ من خلال الجدول (٥) نتائج تقدير معلمات المتغير المستقل في الاجل القصير، اذ يوضح الجدول العلاقة الطردية بين (C_1) و (Y) اي عند زيادة الدخل (Y) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستهلاك (C_1) بمقدار (0.128) وحدة عند مستوى معنوية (Prob = 0.0002) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، وان المقدار (0.128) يمثل الميل الحدي للاستهلاك (وانخفاض هذا الرقم بسبب استخدام بيانات الناتج المحلي الاجمالي وليس الدخل الفردي القابل للتصرف).

وكذلك أظهرت العلاقة المقدرة بان معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بلغت قيمته (0.24-) سالبة ومعنوية وباحتمال (Prob = 0.0000) وهذا يعكس وجود علاقة توازنيه في الاجل القصير بين المتغيرات المدروسة باتجاه علاقة توازنيه طويلة الاجل، كما ان قيمة معامل تصحيح الخطأ تعني أن (24%) من الاختلال التوازني (عدم التوازن في الاجل القصير) في (C_1) في المدة السابقة (t_{-1}) يمكن تصحيحه بالفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الاجل بسبب اي صدمة (Shock) او تغير في المتغير المستقل، بمعنى ان الاستهلاك يستغرق حوالي (4) سنة باتجاه القيمة التوازنية بسبب اي صدمة في الأنموذج او تغير في المتغير المستقل.

خامساً. اختبار المعلمات المقدرة (طويلة الاجل): هذا الاختبار يوضح تقدير المعلمات في الاجل الطويل من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة طويلة الاجل، كما في الجدول التالي:

الجدول (٦): نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل لأنموذج الانفاق الاستهلاكي

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob*.**
Y	0.519998	0.044546	11.67340	0.0000
C	2089481.	5465209.	0.382324	0.7055

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10).

يوضح لنا الجدول (٦) نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل اذ يوضح الجدول بان هناك علاقة طردية بين (Y) و (C_1) اي عند زيادة (Y) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة (C_1) بمقدار (0.519) وحدة، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، وعند مستوى معنوية (Prob=0.0000)، وهذا منطقي جدا من الناحية الاقتصادية كلما ارتفع الدخل كلما ارتفع الاستهلاك، حيث ان (0.519) تمثل الميل الحدي للاستهلاك وهي مرتفعة جدا اذا ما تم مقارنتها بالمدة القصيرة (0.12)، ويرجع سبب هذه الزيادة الكبيرة في الانفاق الاستهلاكي ذلك نتيجة زيادة الطلب الكلي الفعال بسبب دفع رواتب موظفين الدولة بالعملة الصعبة الدولار (ظاهرة الدولرة) بعد عام ٢٠٠٣ ثم استمر الانفاق الاستهلاكي بالارتفاع التدريجي نتيجة لارتفاع الايرادات النفطية التي يعتمد عيلها الاقتصاد العراقي بنسبة كبيرة في تمويل نفقاته الجارية، اذ تم زيادة رواتب الموظفين والانفاق على الخدمات الحكومية، فقد اخذ الانفاق الاستهلاكي بالارتفاع المستمر حتى نهاية مدة الدراسة.

في السابق من خلال تقدير معلمات الاجل القصير في الجدول (٥) بان هناك علاقة طردية بين الاستهلاك والناتج المحلي الاجمالي، حيث اشارة معلمات المتغير التابع (C_1) بانها لم تتجاوز سوى (0.12) اي ان العلاقة الطردية في الاجل القصير سوف تستمر في الاجل الطويل، اي كلما زاد الدخل يؤدي الى زيادة الاستهلاك وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

خامساً. اجراء الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة: لغرض التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يلي:

١. **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test:** ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وكما يلي:

الجدول (٧): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM لأنموذج الانفاق الحكومي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.791838	Prob .F(2,23)	0.1891
Obs*R-squared	3.774607	Prob. Chi-Square(2)	0.1515

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10).

يوضح لنا الجدول (٧) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، اذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob = 0.1891) وهي أكبر (5%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة ارتباط بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

٢. **اختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test (ARCH):** يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي وكما موضح بـ:

الجدول (٨): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين ARCH لأنموذج الانفاق الاستهلاكي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.148482	Prob .F (1,25)	0.7032
Obs*R-squared	0.159414	Prob. Chi-Square (1)	0.6897

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10).

يوضح لنا الجدول (٨) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ ARCH، اذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob = 0.7032) وهي أكبر (5%) وهذا يعني ان الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

٣. **اختبار الاستقرار الهيكلي النماذج:** يعتبر اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL) المقدر من الاختبارات المهمة من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وكما في الشكل التالي:

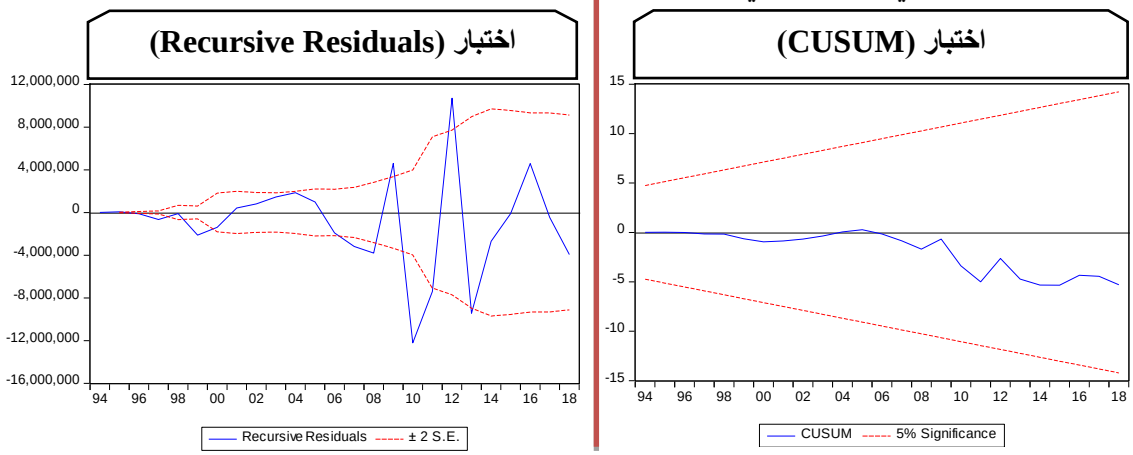

الشكل (٣): نتائج اختبار استقراريه الانموذج المقدر لدالة استهلاك

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10).

نلاحظ من الشكل (٣) ومن الجزء (CUSUM) ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقراريه الأنموذج المقدر في الاجل القصير والاجل الطويل، اما اختبار (Recursive Residuals) يوضح تحرك وتذبذب حول الوسط (قيمة الصفر) داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) ويتضح من الاختبارين ان هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الاجل لطويل ونتائج الاجل القصير بين الاستهلاك والناتج المحلي الاجمالي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. اعتماد قطاع الانفاق الاستهلاكي العائلي في العراق على الناتج المحلي الإجمالي (الدخل) بصورة رئيسة.
٢. بلغ الميل الحدي للاستهلاك 0.52 وهي نسبة منخفضة لا تعكس واقع الاقتصاد العراقي وذلك لاستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي وليس الدخل الشخصي القابل للتصرف.
٣. أظهر اختبارا جذر الوحدة القياسي سكون المتغير المستقل (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع (الانفاق الاستهلاكي) عند الفرق الأول.
٤. كشفت لنا نتائج اختبار الحدود Bounds Test بان هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الاستهلاكي العائلي.
٥. كشفت لنا المعلمات المقدرة طويلة الاجل ان العلاقة بين المتغير المستقل (الناتج) والمتغير التابع (الانفاق الاستهلاكي) طرديه وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.
٦. بين أنموذج ARDL ان إشارات معلمات الاجل القصير كانت موجبة عند قيم احتمالية معنوية مما يفسر التأثير الطردي للأنفاق الاستهلاكي العائلي على الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير
٧. اكدت نتائج الاختبارات التشخيصية ان نتائج أنموذج ARDL واقعية ويمكن الاعتماد عليها بشكل موثوق.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة تخطيط الانفاق الاستهلاكي وذلك لغرض اشباع الحاجات الأساسية والكمالية وتخصيص جزء من الدخل القومي لغرض الاستثمار وخاصة مشاريع البنى التحتية.
٢. قيام وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء بأعداد دراسات حول الانفاق الاستهلاكي في الاقتصاد العراقي.
٣. فرض ضرائب تصاعدية على السلع الاستهلاكية غير الضرورية وذلك من اجل تخفيض الانفاق الاستهلاكي.
٤. لابد ان تكون السياسة الانفاقية للدولة قائمة على أساس زيادة النفقات الاستثمارية بنسبة أكبر من النفقات الاستهلاكية لان ذلك يؤدي الى توسع الطاقات الإنتاجية ويسارع في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. ابد جمان، مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٨٨.

٢. حسون، صبحي، ظاهرة الدولرة في الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٣، السنة الاولى، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩.
٣. خليل، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية، وكالة الاهرام للتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤، ٦٢٨.
٤. درويش، حسين دوكان، حسين، أطياف حسام، تقدير وتحليل دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي وفق أنموذج "المون" للتخلف الزمني الخارجي للمدة (١٩٩٧-٢٠١٢)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠١٧.
٥. راضي، حسن خلف، العلاقة بين مكونات الطلب الكلي وتوزيع الدخل في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)، اطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٦.
٦. صخري، عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ط ٥، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥.
٧. صقر، احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٣.
٨. الكريطي، طالب حسين، الرويشدي، على قدوري، أثر الانفاق الحكومي في الانفاق الخاص في العراق مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد ٧، العدد ٢٨، ٢٠١٨.
٩. مخاليف، أسماء، تقدير دالة الاستهلاك في الجزائر للفترة ١٩٩٠-٢٠١٥، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد ١٣، ٢٠١٧.
١٠. معله، حالوب كاظم، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار امل الجديدة للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ٢٠١٧.

ثانياً. التقارير السنوية:

١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية، للسنوات ١٩٩٠-٢٠١٨.

ثالثاً. المصادر الأجنبية:

1. N. Gregory Mankiw, Professor of Economics, Harvard University Publisher: South, Western, 2004.

الملحق (١): نتائج الاختبارات الإحصائية لا نموذج الانفاق الاستهلاكي

أ. نتائج اختبار أنموذج ARDL:

Dependent Variable: C01				
Method: ARDL				
Date: 06/27/20 Time: 14: 10				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): Y				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 20				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Prob.*	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0000	11.19515	0.067228	0.752625	C01(-1)
0.0002	4.282980	0.030034	0.128634	Y
0.6967	0.394337	1310771.	516885.1	C
43590183	Mean dependent var		0.990478	R-squared
44773157	S.D. dependent var		0.989717	Adjusted R-squared
33.59584	Akaike info criterion		4540287.	S.E. of regression
33.73857	Schwarz criterion		5.15E+14	Sum squared resid
33.63947	Hannan-Quinn criter.		-467.3417	Log likelihood
2.527862	Durbin-Watson stat		1300.312	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

ب.نتائج تقدير معلمات الاجل القصير والاجل الطويل واختبار الحدود:

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(C01)				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/27/20 Time: 14:10				
Sample: 1990 2018				
Included observations: 28				
Conditional Error Correction Regression				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0000	0.000000	1310771.	516885.1	C
0.0011	-3.679651	0.067228	-0.247375	C01(-1)*
0.0002	4.282980	0.030034	0.128634	Y**
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0000	11.67340	0.044546	0.519998	Y
0.7055	0.382324	5465209.	2089481.	C
	EC = C01 - (0.5200*Y + 2089481.3601)			
Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.51	3.02	10%	14.35839	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	k
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

ج. نتائج اختبار حد تصحيح الخطأ:

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(C01)				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/27/20 Time: 14:11				
Sample: 1990 2018				
Included observations: 28				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0000	-6.820645	0.036269	-0.247375	CointEq(-1)*
4107467.	Mean dependent var		0.446402	R-squared
5871841.	S.D. dependent var		0.446402	Adjusted R-squared
33.45298	Akaike info criterion		4368893.	S.E. of regression
33.50056	Schwarz criterion		5.15E+14	Sum squared resid
33.46752	Hannan-Quinn criter.		-467.3417	Log likelihood
			2.527862	Durbin-Watson stat
* P-value incompatible with t-Bounds distribution.				